لا يجب الله الجهر بالسوء ولا يبعد ان يكون لله ظرفا
مستقرا صفة لحمد او حالا منه فان قلت قد صرح ابن
هشام في مغني اللبيب ان الجار والمجرور اذا كان ما قبله
معرفة محضة يكون حالا تما قبله قلت هذا هو المشهور
فيما بين الجمهور الا ان المولى سعد الدين وتبعه كثير من
المحققين ومنهم المصنف جوز كون الظرف المستقر صفة
للمعرفة بتقدير المتعلق معرفة في شرح التلخيص المسمى
بالمطول في بحث الفصاحة واعترض عليه الفاضل الخبازي
بان الظرف لا دلالة له على تعرف متعلقه فتقدير معرفا
تقدير امر لا دليل عليه وايضا يلزم حذف الموصول
مع بعض الصلة في السعة وهو لا يجوز اقول الاول ان
الظرف وان كان لا دلالة له على تعرف متعلقه لكن لا نسلم
كون تقدير المتعلق معرفا تقدير امر لا دليل عليه اذ حسن
جانب المعنى داع الى تقدير المتعلق معرفة ووجه الحسن ان
الظرف اذا كان حالا من الحمد لزم تقييده وهو ليس بمراد
بخلاف كونه صفة وايضا للمقصود بيان الحمد لا بيان
الحمد حال كونه لله وهذا معنى ما قاله الفاضل العصام في
حاشية الفوائد الضيائية من ان قوله للعلامة يستدعي

يجب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية
ويستدعي يجب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة
حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب
المعنى لانه اهم انتهى وتؤيده ما قلنا ما قاله السيد السند
في حواشي المطول من ان قوله فالفصاحة الكائنة اشارة
الى ان الظرف اعني في المفرد صفة للفصاحة وقدر عامله اسما
معرفا لذلك وان كان المشهور تقدير فعلا او اسما منكرا
وقد اضاف في ذلك لرعاية جانب المعنى اذ لا يحسن جعله حالا بناء
على تجويز انتصابها من المبتدا او على التاويل لان المقصود
تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كانت
للمفرد واحدا وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع فيه حال
المعنى وان احوجك الى زيادة تقدير في الالفاظ انتهى
فظهر بطلان ما قاله بعض علماء عصرنا وفضلاء دهرنا من
انه لا يظهر فرق بين التقديرين في المعنى لان لله سواء جعل
وصفا او حالا لا بد ان يكون قيدا تحقيقيا لا احترازيا ولا اتفاقيا فيما
وما قاله الفاضل العصام في شرح الكافية اعتراضا للمولى
عبد الغفور حيث قال قول المص للعائب حال من الماضي
لانه المفعول به بواسطة حرف الجر او من فاعل يستر وهو
اوضح ومن جعله صفة الماضي فلم يعرف انه منكر انتهى وفيه

وهو المفتي في الكوفي لحصار ابن الطوي
عن العائد
منه